مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

إشكاليّةُ معاني حروفِ الجرّ عند النحاة

د. حسين حبيب وقّاف*
عمّار حسّان إبراهيم**

(تاريخ الإيداع 15 / 1 / 2018. قبل للنشر في 24 / 9 / 2018)

□ ملخّص □

يوضّح هذا البحث موضوع معاني حروف الجرّ، واختلافَ مذاهب النحاة فيها ، ويحاول معالجة الإشكاليّة الناتجة من ذلك الاختلاف ، التي تتمثّل في تعدُّد معاني الحرف الواحد تعدُّداً مُبالَغاً فيه ، وفي الافتراض الذي يسهّل فهم التراكيب ولا يسعى إلى الكشف عن أسرار استخدامها. ويتّخذ البحث موقفاً نقديّاً من كثيرٍ من تلك المعاني ؛ فيُحاول ضبطَها ضبطاً علميّاً سليماً ، ويردُّ على ادّعاءات زيادةِ تلك الحروف ، وتناوبِها بعضِها عن بعض ، ويوضّح حقيقة التّضمين في الفعل ، الذي جاء ردّاً على ادّعاء التناوب . ويكشِف عن سوء الفهم والاضطراب والتّناقض في التّعامل مع معاني الحروف ، وضعفِ الاهتمام بدورها الكبير في تعزيز الجانب البلاغي لكثير من التراكيب النّحويّة .

الكلمات المفتاحيّة : حروف الجرّ ـ المعاني ـ التّناوب ـ التّضمين .

* أستاذ ، قسم اللغة العربية ، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة طرطوس، طرطوس ، سورية .
**طالب دراسات عليا (ماجستير) ، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

The problematic meanings of prepositions in the grammarians

Dr. Husein Habib Waqqaf*
Ammar Hassan Ibraheem **

(Received 15 / 1 / 2018. Accepted 24 / 9 / 2018)

□ ABSTRACT □

This research explains the meanings of prepositions and the disagreement between the syntax schools that dealt with them. It attempts to handle the question resulting from that disagreement represented in the multiple meanings of the same preposition. This multiplicity of meanings is exaggerate, and also in the assumption that facilitates the comprehension of the structures and does not seek to uncover the secrets of their uses. The research takes a critical attitude to many of those meanings trying to control them in a very healthy scientific way. And it refutes the claim that there is no alternation between this prepositions. It also clarifies the fact of implication which comes as an answer to alternation claims and reveals misunderstanding, confusion, contradiction in dealing with the preposition meanings and the lack of interest in its big role that reinforces the rhetoric side to many of the syntactic structures.

key wards: preposition – meanings – alternation – implication.

***Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tartus University, Tartus, Syria .**
**** Postgraduate Student (Master) ,Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدّمة:

تتعدّد قضايا النحو العربيّ وتتنوّع بتنوُّع أبوابه التي تختزن كثيراً من التّفصيلات والمسائل المهمّة التي تؤثِّر في بناء الهيكل النّحويّ والحفاظِ على تماسكه. وفي باب الجرّ يبرز موضوع حروف الجرّ واحداً من أهمّ الموضوعات التي تحتاج إلى البحث والتدبُّر بوصفها أحدَ أهمِّ الرّوابط في الجملة العربيّة، وتقترن بها كثير من المعاني التي تتمّم معنى الجملة بالتّخصيص والتّوضيح؛ إذ إنّها تقيِّدُ الحدثَ الذي تتعلّق به فتخصِّصُ دلالته وتوجِّهها بعد أن كانت مطلقةً مجرَّدة. وهذا البحث يُعنى بقضيّة معاني تلك الحروف والعوامل المؤثّرة في تحديدها وفهمها بغيةَ الاستفادة من الطّاقة التّعبيريّة التي تكمن فيها .

أهمّيّة البحث وأهدافه :

تأتي أهمّية البحث من كونه يدرس واحداً من أهمّ العناصر النّحويّة التي تؤدّي وظيفةَ الرّبط بين الفعل والاسم من جهة، وبين الاسم ومثيلِه من جهةٍ أخرى، ويقترن بهذا الرّبط معانٍ كثيرةٌ تبثُّها حروف الجرّ بين العناصر اللغويّة؛ فتُحدِثُ بذلك إضافةً معنويّةً كبيرةً في التّراكيب ذاتَ وجهين: الأوّل تقييدُ الحدث أو ما في معناه بالاسم المجرورِ بعدَها؛ فتتحدَّدُ مقاصدُ الكلام وتتوضّح علاقاتُه وملابساتُه، والوجه الثّاني من خلال معانيها المستَمَدّة من السّياق اللُّغوي، التي تتنوّع وتختلف متأرجِحةً بين الحقيقة والمجاز؛ فتُغني بذلك الجانبَ الدّلالي في التّراكيب وتمنحها أبعاداً إيحائيّةً وبلاغيّةً تعزِّز جماليّة النّظم النّحوي.

يهدِف البحث إلى مناقشةِ معاني حروف الجرّ التي أثبتها كثيرٌ من النّحاة قديماً وحديثاً في متون كتبِهم، والتَّحقُّقِ ممّا هو صحيحٌ ثابتٌ منها، وما هو غيرُ صحيحٍ أو مشكوكٌ بأنّه معنًى مستقلٌّ فعلاً، ويسعى كذلك إلى تفنيدِ فكرة تناوبِ الحروف بعضِها عن بعض، وبيانِ مدى الضّعف الذي يتخلّل حججَ المؤيِّدين لها، والكشفِ عن حقيقة التّضمين الذي يعدُّ تخلُّصاً من القول بالتّناوب فيما يُداخلُه اللّبسُ وعدمُ التّناسبِ من التّراكيب التي يصل فيها الفعل إلى الاسم بوساطة جارٍّ ليس له في أصل الوضع، هذا إلى جانب تصحيح الفكرة القائلة بزيادة حرف الجرّ.

الدّراسات السابقة:

لهذا البحث جذورٌ ضاربةٌ في تراثنا النحويّ الجليلِ قديمِه وحديثِه؛ فقد أكثَرَ النّحاةُ من الوقوف على المعاني المتعدّدة لحروف الجرّ، وما تفرّع منها من آراءٍ واتّجاهات، وقد بدا ذلك واضحاً في المصنّفات النحويّة التي تُعنى بدراسة الأدوات مثلِ: **مغني اللّبيب** لابن هشام، و**الجنى الدّاني** للمرادي، و**رصف المباني** للمالقي، وكذلك في كثيرٍ من الشّروح النحويّة **كشرح المفصّل** لابن يعيش، و**شرح التّسهيل** لابن مالك الأندلسي، هذا قديماً، وحديثاً دراساتٍ موسّعةً لحروف الجرّ ومعانيها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصرِ: كتاب **النّحو الوافي** لعبّاس حسن، وكتاب من **أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم** لمحمّد الأمين الخضري، وهي كتبٌ عظيمة القدْرِ جليلة الفائدة، ولكنّنا لم نجد أنّها أوصدت الأبواب في وجه الباحثين في معاني الحروف، بل إنّها تُثيرُ أسئلةً وإشكاليّاتٍ تفتح السّبيل للخوض في هذا الموضوع مجدّداً.

منهجيّة البحث:

يتّبع هذا البحث المنهج الوصفيّ الذي يعتمد تتبُّعَ الظّاهرةِ اللّغويّةِ موضوعِ البحثِ في المصنَّفات النحويّة، ثمَّ وصفَها وصفاً دقيقاً وتصنيفَها من خلال التّحليل والمقارَنة بُغيةَ الوصول إلى نتائج موضوعيّة دقيقة تخدِم الغرض المرجوّ من البحث وتصلُه إلى أهدافه المبتَغاة.

وقد جاء البحثُ في مقدّمةٍ وثلاثة مباحثَ: حمل المبحث الأوّل عنوان **(آراء النّحاة في معاني حروف الجرّ)**: عرَضنا فيه رأي القائلين بالمعنى الأصل للحرف والاتّساعِ فيه، ثمَّ انتقلنا إلى الرّأي الآخَر القائل بتعدُّد معاني حروف الجرّ على الأصل.

وحمل المبحث الثاني عنوان **(مراجعة نقديّة لمعاني حروف الجرّ)**: ناقشنا فيه المعانيَ التي أثبتها معظم النّحاة لأهمّ الحروف المختصّة بعمل الجرّ، فردَدنا بعضَ المعاني التي لم يقُم عليها دليلٌ قويٌّ، وضمَمنا بعضَها الآخر إلى ما رأينا أنّه أصلٌ له، ولا يمكن أن يشكّل معنًى مستقلّاً، وتطرّقنا إلى قضيّة زيادة بعضِ حروف الجرّ في التركيب، وأبدَينا رأينا فيها.

أمّا المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان **(قضيّة تناوب حروف الجرّ بعضِها عن بعضٍ)**: عالجنا فيه آراء المؤيّدين للتناوب وحُججَهم وشواهدهم على تلك الظّاهرة، وأبدَينا رأينا فيما ذهبوا إليه، ثمّ عرضنا رأيَ المنكرين في توجيه معاني الحروف من خلال اتّجاهَين بارزين هما: القول بوقوع المجاز في الحروف، والثّاني التّضمين في الفعل الذي يتعلّق به الحرف. وذيّلنا البحث بخاتمةٍ احتوت على النّتائج والمناقشة، وأهمّ الاستنتاجات التي خلصنا إليها.

ويُتَوقَّع من هذا البحث الوصولُ إلى نتائجَ تخدِمُ الأهدافَ المرجوَّة منه، وتمهِّدُ السّبيل إلى إدراك حقيقة استعمال حروف الجرّ، واستقصاءِ آثارِها المعنويّةِ، والبحثِ عن دورِها المهمّ في إعلاء القيمة البلاغيّة لكثيرٍ من التّراكيب التي تشكّلُ فيها محوراً دلاليّاً عظيم الفائدة. وقد أنجِزَ هذا البحث في جامعة تشرين بمحافظة اللّاذقيّة خلالَ مدّة لم تتجاوز الشّهرَين .

أدرك النحاة العرب قديماً وحديثاً أهمّيّة حروف الجرّ فعُنوا ـ بعد دراسة ضوابط تعلُّقها بالحدث ـ بمعانيها، وتباينت مذاهبُهم فيها بين مَن قيّدوا تلك المعاني فجعلوا لكلِّ حرفٍ معنًى أصلاً يُرَدُّ إليه ما ظهر مخالفاً له من خلال التأويل، وبين مَن رأوا تعدُّدَ المعاني على الأصل فسعَوا إلى استقصائها وتشقيقها ما أسعفتهم ملكاتُهم التّحليلية، حتّى غدا للباء الجارة ـ مثلاً ـ أربعة عشر معنًى في أكثر الأقوال، وللّام ما ينوف على العشرين في بعض الأقوال. وفي هذا المقال نناقش أهمّ النّقاط الخاصّة بمعاني الحروف، والعواملَ المؤثّرةَ في هذه المسألة انطلاقاً من الرأيين اللذين أشرنا إليهما، مع التّنبيه إلى أنّ البحث يقف عند الحروف المتّفَق عليها مختصّةً ، فقط، بعمل الجرّ التي دار حول معانيها الخلاف والجدال، وهي: الباء، واللّام، وفي، ومن، وعن، وإلى، وعلى، والكاف.

1. آراء النُّحاة في معاني حروف الجرّ :

1. 1. المعنى الأصل للحرف والاتّساعُ فيه :

كانت نظرة البصريين ومَن رأى رأيهم إجماليةً عامةً اتّجاهَ معاني الحروف، جعلتهم يقفون عند معنى (أصلٍ) للحرف يؤتى به لأداء هذا المعنى، ولكنّ ذلك لا يعني أنهم أنكروا أداء الحرف معانيَ أُخَرَ عند وجود قرائنَ مانعةٍ من إرادة المعنى الأصل، وقد سمَّوا ذلك اتّساعاً، فمن ذلك ما تكرّر عند سيبويه(ت180هـ) في حديثه عن الحروف الجارّة كقوله في (الباء): " وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلت به، وضربتُه بالسّوط:

ألزقتَ ضربَك إياه بالسَّوط. فما اتّسع من هذا فهذا أصله "[1]. فالإلزاق ـ كما سمّاه ـ معنًى عامٌّ محوريٌّ تدور حولَه المعاني الموسّعةُ وتعود إليه. وكذلك (في): " فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس و... هو في الغِلّ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له ... وإن اتّسَعَت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء وليس مثله "[2]. فـ (في) على وفق تصوّره تُستخدم في المَثَل؛ أي يُستفاد منها في التشبيه إذا كان مجرورها دالّاً على الاحتواء ـ وإن كان احتواءً جزئيّاً ـ كما في مثال الغلّ؛ ممّا يقرّبه من صورة الوعاء الذي يعبّر عن الاحتواء الكلّيّ، وهنا تظهر أوّل الملامح التي تُشير إلى دخول الاتّساع في معاني الحروف؛ فمقولتا (التمثيل أو المثل، والاتّساع) تكرّرتا عند غير سيبويه كالمبرّد[3](285هـ) وابن السرّاج[4] (316هـ) وغيرهما، وفي ذلك إقرار بأنّ الحروف تخرج عن معانيها الحقيقية الأصليّة إلى معانٍ موسَّعةٍ أو مجازيّةٍ، شأنُها شأن الأسماء في إمكانيّة التصرّف وتجاوز نطاق المعنى المعجميّ المرسوم لها.

وخلاصةُ ما قاله أصحاب هذا الرأي في معاني حروف الجرّ هي: (من): ابتداء الغاية الزمانية والمكانية، والتبعيض، وتكون زائدة. (إلى): لانتهاء الغاية. (في): للوعاء حقيقةً ومجازاً. (الباء): الإلصاق وهو نوعان: الأول معه استعانة ككتبت بالقلم، والثاني لا استعانة معه كمررتُ بزيد، وتكون زائدة. (اللام): الملك والاستحقاق، وتأتي للاستغاثة مفتوحةً مع الاسم الظاهر[5]. و(الكاف): للتشبيه، و (عن): للمجاوزة، وتكون اسماً، و (على): للاستعلاء الحقيقي والمجازي، وتكون اسماً[6].

فأصحاب هذا الرأي يرون أنه ليس لحرف الجر إلاّ معنى واحد أصليّ يؤدّيه على سبيل الحقيقة لا المجاز، فإن أدَّى الحرف معنًى آخرَ وجب القول: إنه يؤديه إما تأدية ((مجازيّةً) وإما تأدية ((تضمينية))، أي بتضمّن الفعل أو العامل الذي يتعلَّق به حرف الجرِّ الأصليُّ ومجرورُه معنى فعلٍ آخرَ يتعدّى بهذا الحرف[7]، فلا مجال عند هؤلاء لأن يكون الحرف مشتّت المعاني، يعبّر عن معنى تارةً وعن خلافِه أو نقيضِه تارةً أخرى؛ الأمر الذي يُفهم منه أنّ الحرف لا يقف عند وظيفة الرَّبط المقيَّد سلَفاً بمعنًى ثابتٍ بينَ المفردات بوصفه جزءاً من عملية الدلالة، بل يتعدّى وظيفته تلك إلى كونه محوراً دلالياً فعّالاً قد يقلب المعنى ويوجّهه يُمنةً أو يُسرةً بحسب السِّياق الذي يربطُه بوشائجَ تركيبيّةٍ ببقيّة العناصر اللُّغويّة المحيطةِ به، وربّما كان احتمال المجاز فيه يعادلُ احتمال الحقيقة أو يترجّح عليها؛ فلا مناص من أن نلاحظ الاسمَ المجرور ومدى مناسبته الحرفَ، ثَمَّ نلتفتَ إلى الحدث الذي يتعلّق به الحرفُ الجارُّ ومجرورُه؛ لنرى إمكانية التعليق، فإن صحَّ التعلُّق كان المعنى حقيقيّاً، وإن كان هناك تنافر بين الحدث والحرف رجَحَ احتمال المجاز في التّركيب، وألحَّ علينا البحثُ عن موضع المجاز؛ أهو في الحرف أم في الحدث الذي يتعلَّق به الحرف؟ .

---

[1] سيبويه . *الكتاب*، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط5، 1430هـ ـ 2009م ،4/ 217 .

[2] المصدر السابق: 4/ 226 .

[3] ينظر المبرّد. *المقتضب*، تح : د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، د.ط ، 1415هـ ـ 1994م، 4/ 139 .

[4] ينظر ابن السرّاج. *الأصول*، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1417هـ ـ 1996م ، 1/ 414 .

[5] ينظر *ابن السرّاج، الأصول* : 1 / 409 ... 414 .

[6] ينظر سيبويه. *الكتاب*: 4 / 217 وما بعدها . و المبرّد. *المقتضب* : 136/4 وما بعدها . و ابن السراج. *الأصول* : 1/ 409 وما بعدها. وابن يعيش، *شرح المفصل*. تصحيح وتعليق: جماعة من علماء الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر، د.ط ، د.ت، 8/ 10 وما بعدها.

[7] ينظر حسن، عباس. *النحو الوافي*، دار المعارف ، مصر ، ط3، د.ت ، 2 / 537 ـ 538 .

1. 2. تعدّد معاني حروف الجرّ على الأصل :

يرى أصحاب هذا المذهب أن قصر حرف الجرّ على معنى حقيقي واحد تعسُّف وتحكُّم لا مسوّغ له، فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية تؤدّي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية لا مجازية، ولا يتوقّف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً؛ ولذلك فلا داعي إلى المجاز أو التضمين اللّذين يتحتّمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جليّاً[1] .

والواضح أنّ هذا الرأي أكثر انفتاحاً ومرونةً من سابقه؛ إذ يجعل ظاهر النصوص معياراً لتحليل المعاني وتوجيهها بعيداً عن نظرية الأصل والفرع، وعن صراع الحقيقة والمجاز، فتكون المعاني كلُّها حقيقيّةً أصيلة في الحرف الواحد. وقد عدّ عباس حسن ذلك من بابٍ لغويٍّ معروف هو المشترك اللفظيّ؛ إذ لا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة[2].

وأكثر النحاة المتأخرين كانوا على مذهب التعدّد كابن مالك[3] (672هـ) وابن هشام[4] (761هـ) والمراديّ[5] (749هـ)، وقد حشدوا طائفةً من المعاني لكلّ حرفٍ، ومن المعاني ما يشترك أكثرُ من حرفٍ في أدائه، وهم وإن نجحوا في حشد تلك المعاني واستقصائها من أقوال مَن سبقَهم وفي إضافةِ ما بدا لهم إليها وردِّ بعضها على بعضٍ بعد تدقيق النظر فإنّهم توسّعوا كثيراً فيها وقبِلوا منها كثيراً ممّا لا يبدو أنّه معنى مستقلٌّ، بل كان ممّا يحتاج إلى مراجعةٍ وتثبُّت؛ ولذا كان هناك ثغرةٌ واضحة في مسألة معاني الحروف من حيثُ كثرتها من دون مسوِّغ مقنعٍ. وهذا يدفعنا إلى خوض مناقشةٍ حول معاني أبرز الحروف وأكثرها استعمالاً وتعدُّدَ معانٍ.

2. مراجعة نقديّة لمعاني الحروف :

2. 1. إلى[6]: معنى انتهاء الغاية ثابتٌ فيها مؤيَّدٌ بالشواهد الفصيحة، أمّا معنى المعيّة (مع) فمشكوك فيه، وشاهدهم المكرّر في أكثر كتبهم قوله تعالى: ﴿ **مَنْ أنصاري إلى الله** ﴾[7]؛ أي مع الله ، ولو جرّبنا قبول ذلك لَظهر لنا السؤال الآتي: لماذا استُخدمت (إلى) دون (مع) إذا كان المراد جمعَ الأنصار مع الله ؟ مع العلم أن تفسير النص على هذا الوجه غير مستقيم؛ لأنه سيجعل نُصرة الحواريين في منزلة نُصرة الله، كأنّ نصرة الله ناقصة أو غير مُغنِية، والظاهر الأرجح أنّ دعوة عيسى (ع) ـ أي سؤاله هنا ـ جاءت لاستقطاب أنصار ومؤيّدين جُدُدٍ لرسالته السماوية الداعية إلى الإيمان بالله، وهو ما يجعل (إلى) باقية على معناها (انتهاء الغاية)، والغاية هنا مكانية وإن كان فيها شيء من المجاز، وعلى ذلك يكون المعنى والتقدير ((من أنصاري في طريقي إلى الله))، أو تتعلق إلى ومجرورها بمحذوف حال من (أنصاري) تقديره (متوجّهين أو داعينَ) وإن لم يكن كوناً عاماً؛ لأن أسلوب الآية فيه إيجاز واضح بدليل أن جواب الحواريين لم يكن مطابقاً للسؤال وهو:((قال الحواريون نحن أنصار الله))، ولم يقولوا: ((نحن أنصارك إلى الله)).

---

[1] ينظر *المرجع السابق*: 2/ 540 ـ541 .

[2] ينظر *المرجع السابق*: 2 / 542 .

[3] ينظر ابن مالك، شرح التسهيل: تح: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ 2001م، 3/3 وما بعدها.

[4] ينظر ابن هشام، مغني اللبيب: تح : د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله ، دار الفكر، بيروت، ط3، 1972: الصفحات: 104- 137- 189- 196- 223- 233- 274- 419.

[5] ينظر المرادي، الجنى الداني: تح : د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1413هـ ـ 1992م الصفحات: 36- 78- 95- 242- 250- 308- 385- 470.

[6] ينظر ابن هشام. *مغني اللبيب*: ص 104. 105 . و المرادي .*الجنى الداني*: ص385 وما بعدها .

[7] آل عمران : 52 .

ويظهر اضطراب ابن هشام في إثباتِه معنى (التبيين) إذا بيّنت فاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ **ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ** ﴾[2]؛ إذ إنّه يعود ليثبت شاهداً آخر يتحقّق فيه الشرط الذي ذكره للتبيين، فيجعل (إلى) موافقةً لـِ (عند) في قول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب ، وذكرُهُ أشهى إليَّ من الرّحيق السّلسلِ[3]

إنّ معناها الأول (انتهاء الغاية) لا يكاد يفارقها في مختلف الشواهد التي ذكرها النحاة، وأغرب ما في أقوالهم القول بزيادتها، وذلك في وقوفهم عند قراءة مَن قرأ (تهوى) في قوله تعالى: ﴿ **فاجعل أفئدةً من الناس تهوى إليهم**﴾[4]، وهي وهي أبعد ما تكون عن الزيادة لعدّة أسبابٍ: منها أنّ الفعل (تهوى) قد يكون (تهوي) نفسه في لهجة من لهجات العرب، أو أنّه قد يضمّن معنى (تميل) كما قال ابن هشام[5]، وهو وجه مقبول لتقارب المعنيين .

أمّا كونها بمعنى (في أو من أو للابتداء) فهو جنوح بها إلى معانٍ بعيدة لا تؤيّدها الشواهد التي ذكروها . وشاهدهم على الأول قول النابغة الذبياني:

فلا تتركــنّي بالوعـــيد كأنّني إلى الناس مطليٌّ به القار أجربُ[6]

فيكون المعنى (في الناس) وهو تأويل ناتج ـ في رأينا ـ من عدم فهم (إلى) في البيت؛ إذ لربّما كان المعنى: (منسوباً إلى الناس، أو منظوراً إليهم)، ولا خروج لها عن الغاية، وشاهد الابتداء ـ بمعنى (مِن) ـ قول الشاعر:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيُسقى فلا يُروى إليَّ ابن أحمرا[7]

وجعْلُ (إلى) بمعنى (من) هو حمل لها على نقيضها؛ فالابتداء عكس الغاية، والبعد واضح في هذا المعنى من حيث المبدأ أولاً (الحمل على النقيض)، ومن حيث الشاهد والاستعمال ثانياً؛ لأنها في الشاهد المذكور لم تفارق معناها الأصل، والمقصد كما يبدو ((لا يصل ريُّه إليَّ)).

2.2. الباء: يكاد معظم ما أثبته النحاة من معاني الباء الجارّة أن يكون مقبولاً، معبّراً عن دقّة الحسّ اللغوي عندهم، وقدرتِهم على ميز المعاني بعضِها من بعض وتوجيهها التوجيهَ الأنسب، وربّما صحّ هذا الكلام على الباء وعلى غيرها من الأحرف متعدّدة المعاني، غير أنه لا بدّ من بعض الملاحظات على تلك المعاني التفصيلية [8]:

1ـ إنّ معنى الإلصاق لا يكاد يفارقها حقيقةً أو مجازاً، وهو واضح في مجمل المعاني التي ذكروها كالتعدية والسببية والاستعانة والمصاحبة والمقابلة وغيرها، وهم لا ينكرون وضوح معنى الإلصاق في تلك المعاني؛ فيكون هو أصلاً وباقي المعاني فروع .

---

[1] ينظر ابن هشام. *مغني اللبيب*: ص 105 .

[2] يوسف : 33 .

[3] *ديوان الهذليين*: (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، 1385هـ ـ 1965م، 89/2 .

[4] إبراهيم : 37 .

[5] ينظر ابن هشام. *مغني اللّبيب* ، ص 105 .

[6] *ديوان النابغة الذبياني*: تح: عبّاس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1416هـ ـ 1996م، ص28 .

[7] البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، ولم نعثر له على ديوانٍ، وهو في *مغني اللبيب*: ص 105 .

[8] تُنظر معاني الباء مفصّلةً في : ابن هشام . *مغني اللبيب*، ص137 وما بعدها، و المرادي. *الجنى الداني* ، ص36 وما بعدها.

2ـ يتوقّف على الملاحظة الأولى أن لهذه المعاني ظلالاً مجازيةً إيحائية تكشف كثيراً من جوانب المعنى، وهو الأمر الذي لم يتكلّف النحاة عناء البحثِ وتحليله معمّقاً فيه ؛ ولذلك افتقدت دراستهم المعانيَ عنصرَ الإقناع .

3ـ تخريج الباء على معنى أحد حروف الجر لا يستقيم ما لم يتقارب المعنيان، كتقارب الإلصاق والاحتواء مثلاً؛ لأنّ المُحتوى في شيء يكون لصيقاً به ، أمّا قولهم بالمجاوزةِ والاستعلاء والغاية والتبعيض (من) فمحضُ افتراضٍ لا يقوم عليه شاهد حقيقي . فليس بعيداً أن تكون الباء للظرفية في قوله تعالى: ﴿ **ولقد نصركم الله ببدرٍ**﴾[1]، أمّا أن تكون للمجاوزة ـ بمعنى عن ـ في مثل قوله تعالى : ﴿ **فاسأل به خبيراً** ﴾[2]؛ ليكون المعنى : (فاسأل عنه) فليس مقبولاً ؛ لأن معنى المجاوزة بعيد عن معنى الإلصاق من جهة ، ومن جهة أخرى قد تتعلّق الباء بالمشتقّ بعدها (خبيراً) فتكون للظرفية المجازية على معنى خبيراً فيه. وفي قوله تعالى: ﴿ **يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم**﴾[3]دليلٌ على أن الباء المدّعاة للمجاوزة هي للظرفية بمعنى (في) ؛ لأنه الأقرب إلى معنى الباء والأنسب لسياق الآية من حيث عطفُ الجار والمجرور على ظرف المكان المضمّن معنى (في) أصلاً. ويظهر لنا توجيهٌ آخرُ للباء والآية معاً من خلال احتمال أن تكون (خبيراً) حالاً من الضمير (الهاء) العائدة على لفظ الجلالة ، وجيء بالباء ـ التي هي للإلصاق المجازي ـ لإفادة المثل أو التعجّب*. والزيادةُ في حروف الجرّ غيرُ مستساغةٍ ، وخاصّةً في الباء؛ لأنّ معنى التوكيد المترشّح عن الزيادة لا يعبّر جيّداً عن مضمون الاستعمال كالباء بعد الفعل (كفى)، و(أفعلَ) التعجّب الذي لا دليل على أنّه جامد وزيادتها في المفعول والمبتدأ.

3.2. وفيما يخصّ (**على**)، نزعم أنّها للاستعلاء قولاً واحداً مهما تعدّدت أوجه استعمالها، ومهما فُصِّل في معانيها من مصاحبةٍ، ومجاوزةٍ، وظرفيّةٍ، وموافقةِ (من أو الباء) وزيادةٍ للتعويض واستدراكٍ وإضراب[4]، وإن تُوُهِّمَ أحدُ هذه المعاني في شاهدٍ مّا كان مجازياً أو مضافاً إلى معنى الاستعلاء ، وللتوضيح نأخذ مثالين اختصاراً:

أ ــ زعموا في قوله تعالى: ﴿ **وآتى المالَ على حبّه** ﴾[5] أنّ (على) للمصاحبة بمعنى (مع)[6]؛ أي أن المعنى: (آتى (آتى المالَ مع حبّه له) على اعتبار أنه اجتمع في المنفق صفتان مختلفتان : حبُّ المال، وإنفاقُه ؛ فكانت فضيلةُ إنفاق المال ماحيةً لرذيلة حبِّه، وذلك إذا اجتمعتا في الشخص ذاته، لتتضح الآية بالدلالة على غلَبة عنصر الخير عند ذاك الشخص، وعند هذه النقطة تكون (على) الاستعلائيةُ أوفى تعبيراً من على (المُصاحَبيّة)؛ فإنفاقُ المال مستعلياً على حبّه يوحي بعِظم الحبّ وتفوّق رغبة الإنفاق على ذلك الحبّ؛ ممّا يوجب للمنفق فضيلةً أكبر وأجراً أجزل؛ لانتصاره على نوازعه النفسية وشهواته الدنيويّة .

---

[1] **آل عمران : 123.**

[2] **الفرقان : 59 .**

[3] **الحديد : 12 .**

*** ذكر المالقيُّ إضافة معنى التعجب إلى معاني الباء وذلك في أسلوب التعجب ناصّاً على أنه لا يصحّ أن تكون هذه الباء زائدةً لكيلا يفسد المعنى ويخرج الكلام عن التعجب . ينظر ، المالقيّ. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تح: أ. د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ ـ 2002م ، ص 222 .**

[4] **تُنظر معاني (على) في : ابن هشام . *مغني اللبيب*، ص 190ـ193 ، والمرادي. *الجنى الداني* ، ص 476ـ 480 .**

[5] **البقرة : 177 .**

[6] **ينظر ابن هشام. *المغني* : ص 190 ، و المرادي. *الجنى الداني* : 476 .**

ب ــ في قوله تعالى: ﴿ **الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون** ﴾[1] زعموا أنها بمعنى (من) ، والظاهر أنّ الآية تأنيب المطفّفين ﴿ **ويلٌ للمطفّفين** ﴾[2]، وذمٌّ لسوء أعمالهم؛ لأنّ اكتيالهم فيه مجاوزةٌ للحدّ الشرعيّ المسموح به، وغلبةٌ على ميزان العدل؛ ففيه تفوُّقٌ وتعالٍ، وهو ما يجعل سياق الآية يستدعي حرف الجر (على) ويتجنّب استخدام (من)؛ ولذلك فإن التزام القيد النحوي الخاصّ بمعزلٍ عن مطالب السياق يجر إلى تأويلات بعيدةٍ تضرّ بالمعنى وتسيء إلى القاعدة النحويّة، والمقصود بالقيد النحوي هنا تقيُّد الحدث معجمياً بحرف جرٍّ معيَّن، وهو تقيّدٌ جامدٌ ما لم تُراعَ معه متطلّبات السياق .

4.2. عن: والمعنى الغالب فيها هو (المجاوزة)، وما حشدَه النحاة من شواهد تخصّها لا يدلُّ دلالة كافيةً على بقيّة المعاني كمعنى (البدل)[3]الذي استنتجوه من قوله تعالى: ﴿ **واتّقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً** ﴾[4]؛ إذ البدل نفسُه هنا مردودٌ إلى المجاوزة، فلو صحّ القول: (لا تجزي نفسٌ بدلاً عن نفس) لكان (لا تجزي نفسٌ متجاوزةً عن نفس) بمعناه من غير حاجةٍ إلى القول بالبدل الذي يُفهم من سياق الآية عموماً ومن الفعل (تجزي) لا من (عن) وحدَها. أمّا معنى الاستعلاء فهو خاصٌّ بالحرف (على) كما هو معلوم ، ولا يبدو مقبولاً ؛ لأنه من باب نيابة حرف عن حرف، وهو بابٌ مشكوكٌ فيه لأسبابٍ سيأتي ذكرها بعد حين، وكذلك التعليل والظرفية والابتداء (مرادفة من)، ومرادفة الباء، والاستعانة ، أمّا الزائدة للتعويض فلا حقيقة لها ؛ لأن شاهدهم عليها غيرُ متحقَّق الرواية ، وهو قول زيد بن رزين:

أتجزعُ أن نفسٌ أتاها حِمامُها فهلاّ التي عن بين جنبيك تدفعُ[5]

إذ الركاكةُ الأسلوبية باديةٌ في الشطر الثاني ، والمعنى مستَصعَب التحصيل والتأويل ، وليس مقنعاً ما رواه ابنُ هشام عن ابن جنّي من قوله: " أراد : فهلاّ تدفع عن التي بين جنبيك ، فحُذفت (عن) من أول الموصول وزيدت بعده "[6]. وأقوَمُ من هذه الرواية الروايةُ التي أثبتها محقّقو المغني: ((فهل أنت عمّا بين جنبيك تدفعُ))[7]؛ لأنه ـ في تقدير ابن جني ـ تقدّم الفعل (تدفع) والحرف (عن) على الموصول، وهذا يقتضي أن يكون كلاهما زائدين للتعويض وهو ما يزيد الأمر تعقيداً ولبساً.

5.2. في: هي للظرفية فحسب ، وظرفيّتها المجازية تكاد تتفوّق على الحقيقية ، وهي تُستثمر في النصوص اللغوية كثيراً لدواعٍ وأغراض بلاغية تصويرية بُغية تجسيد معنى ((الاحتواء)) في المجرور الذي لا يكون معبّراً عنه. والمُلاحَظ أنّ معظم المعاني التي ذكرها النحاة لِـ (في) تندرج في باب (النيابة) كالمصاحبة (مع)، والتعليل، والاستعلاء، ومرادفة: الباء وإلى ومن[8] .

---

[1] المطفّفين : 2 .

[2] المطفّفين : 1 .

[3] تُنظر معاني (عن) في : المرادي . *الجنى الداني* ، ص 245ـ 248 .

[4] البقرة : 48 .

[5] ابن هشام. *مغني اللبيب*: ص 198، ولم نقع على ديوانٍ للشاعر .

[6] *المصدر السابق*: ص 198 .

[7] *المصدر السابق*: ص 198 ، الحاشية رقم (7) .

[8] تنظر معاني (في) في : ابن هشام. *المغني* ، ص 223 وما بعدها ، والمرادي. *الجنى* ، ص 250 وما بعدها .

6.2. الكاف[1]: للتّشبيه، وهو معنى متّفقٌ عليه، أمّا ما ذكروه من: التعليل، والاستعلاء، والمبادرة، والتوكيد (الزائدة) فلا أساس له، ومعظم الشواهد عليها مختلَفٌ في روايتها، وتأويل النحاة لأمثلتها ظاهرُ التكلّف غيرُ مقنع. ولا بدّ من وقفة مع الكاف التعليلية التي جعلوها مقرونة بمجيء (ما) بعدها فحاولوا توجيه الأداتين دلالياً؛ فكانت (ما) مرةً زائدةً ، ومرةً مصدريةً ، وموصولةً مرةً ثالثة. والأولى كحكاية سيبويه (كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، والثانية كقوله تعالى: ﴿ **كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم** ﴾[2]، والثالثة ما وجّهوه في قوله تعالى: ﴿ **اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة**﴾[3]. ولا نخفي أنّ أنّ (كما) هذه تُثير لبساً معنويّاً في بعض الاستعمالات* .

إن أقرب الوجوه الإعرابية هو: جعل الكاف للتشبيه على الأصل ، وجعلُ (ما) مصدريّةً إذا جاء بعدها جملة فعلية، وموصولة إذا جاء بعدها جملة اسمية، أمّا إن جاء بعدها اسم مجرور فتكون (ما) هذه زائدةً ، وقد يُستغنى عن قولنا " زائدة " بجعلها مؤكّدةً للتشبيه.

7.2. اللّام: لا يُنكَر أن لام الجرّ واسعة التصرّف، متعدّدة المعاني والأغراض، ولكن ليس إلى ذاك الحدّ الذي وصل إليه النحاة الذين راحوا يشتقّون من المعنى الواحد عدةَ معانٍ تبدو مستقلةً وما هي بذلك، وأهم ملاحظاتنا عليها:

1ـ معاني[4]: الاستحقاق ، والاختصاص ، والملك ، وشبه الملك ، والتمليك وشبهه ، والتبليغ ، والتعدية والتعجب كلُّها عائدة إلى معنى واحدٍ هو (الاختصاص)، وإن جرينا على رأي النحاة ظهر للّام مع كل متعلَّق جديد أضعافُ ما ذكروا من معانيها.

2ـ عدُّ اللّام موافقةً لِـ (إلى ، وعلى ، وفي ، وعند ، وبعد ، ومع ، وعن ، ومن) موضعُ تساؤل وتشكيك ؛ لأنّ في رأينا مَن أراد معنى أحد هذه الحروف والظروف لجأ إليه لا إلى اللام، هذا مع جواز أن تكون للغاية ؛ لقربه من معنى الاختصاص ، إذ من الطبيعي أن غاية الشيء مختصّةٌ به ، ولكن ليس منه قوله تعالى : ﴿ **بأنّ ربّك أوحى لها**﴾[5]؛ لأن عدَّها للاختصاص ـ اختصاص الوحي بالأرض ـ لا يُفسد المعنى، ثمَّ إن تشريع استخدامها بمعنى هذا العدد الكبير من الأحرف والظروف يودي بنا إلى فوضى التركيب والتعبير مع الاستغناء بها عن الكلمات المذكورة.

3ـ قول النحاة باللام الزائدة للتوكيد قول مضطرب ؛ لأنّ ما يؤثِّر في المعنى من جهة الزيادة فيه هو معنى ، وإذا كانت اللام ذات معنى فما داعي القول بأنّها زائدة ؟!

4ـ ذكروا من لام التبيين ثلاثة أقسام يصحُّ منها الأول الذي هو (ما تبيِّن المفعول من الفاعل) بعدَما يفيد حبّاً أو بغضاً[6]؛ لأنه موضع لبسٍ ينبغي تبيينه وتوضيحُ المراد من استخدام كلٍّ من اللام وإلى فيه ، ويُفضَّل أن تُسمّى المبيّنة للمفعول، فَفي مثل: (ما أحبّني لفلان) فلانٌ مفعول الحب، أمّا (إلى فلان) فهو فاعل الحب، ومن هنا؛ يجوز أن

---

[1] تنظر معانيها في: ابن هشام. *المغني*: ص 234 وما بعدها .

[2] البقرة : 151 .

[3] الأعراف : 137 .

*** نستخدم (كما) في كثير من كلامنا ويُفهم منها معنى العطف ؛ فنقول مثلاً : أنهيت كتابة البحث وناقشته ، كما أنّني نلتُ درجةً جيّدةً . ونعتقد أنّه من الأخطاء الشّائعة .**

[4] تنظر معانيها مفصّلةً في(*مغني اللبيب*) : ص 275 وما بعدها .

[5] الزلزلة : 5 .

[6] ينظر ابن هشام. *مغني اللبيب*: ص 291 .

*** ذكر ابن هشام أنّ الثاني والثالث: ما يبيّن فاعليةً غير ملتبسة بمفعولية ، وما يبيّن مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومثال المفعولية: (سقياً لزيد وجدعاً له) بتقدير: إرادتي لزيد. و مثال الفاعلية: (تبّاً له ووبحاً) في معنى: خسر وهلك، ولم يبيّن متعلَّق اللام هنا؛ ولذلك فهي على أصلها للاختصاص. ينظر ابن هشام . *المغني*: ص 292 . 293 .**

ندرج معنى التبيين في معاني إلى في هذا الموضع فتكون (مبيِّنةً للفاعل). وفي القسمين الباقيين هي للاختصاص ولا تبيّن شيئاً*.

5- يستقرّ من معاني اللّام: الاختصاص، والتّعليل، والجحود (بعد الكَون المنفيّ)، والصَّيرورة، (وقد تلتبس هذه بلام التعليل) ، والقسَم ، والتَّوكيد ، والتَّبيين (للمفعول).

8.1.2. مِنْ[1]: لا نرى مانعاً من ثبوت هذه المعاني لها : ابتداء الغاية ، وبيان الجنس ، والتّبعيض ، والتّعليل . أمّا ما ذكره بعضهم من: البدل، والتَّفصيل، ومرادفة (عن ، والباء ، وفي ، وعند ، وربّما ، وعلى)، والغاية، والزيادة فأكثرها راجع إلى الابتداء.

وقد اضطرب المبرّد في كلامه على زيادة (من) في موضعين من المقتضب، فمرّةً أنكر زيادتها مسبوقةً بنفي موضّحاً أن نفي الجنس غير نفي الواحد ، ومحتجّاً بأن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى ، وقد حدثت لذلك المعنى. ومرةً أخرى ذكر أنها تكون زائدة لتدلَّ على أن الذي بعدها واحدٌ في موضع جميع[2]. ولكنّ كلامه في الحالتين يدلُّ على أنّها غير زائدة ؛ فالحجّة الأولى عقليّة منطقية يدعمها الواقع اللغوي ؛ إذ كيف نتصوّر أنّنا نتكلّم بكلماتٍ أو أحرفٍ داخل الكلمات تكون زائدةً على الكلام الذي نريده معبّراً وتتحكّمُ في طبيعته رغباتُنا الفرديّة وحاجاتُنا الاتّصاليّة؛ فيأتي تبَعاً لها موجزاً أو مطنَباً؟! وإذا كان تعويلُنا في اختيار الحذف على دلالة السياق وفهم المتلقّي لتُصبح رغبتنا في الاختصار مشروعةً ومسوّغةً، فأيُّ دافعٍ يدفعنا إلى تلك الزيادة غير زيادة الإيضاح في المعنى؟! وفي الحالة الثانية ذكرُه لدلالة (من) الزائدة دليلٌ على أثرها في المعنى، وهو ما يعني زيادةً في المعنى، وهنا لا نجد سبيلاً لقبول كلام النحاة على الزيادة أو مفهومهم للحرف الزائد بأنّه ما كان دخولُه في الكلام كسقوطه.

إن الفائدة مقرونة بكلّ عنصر لغويّ ما دمنا قد اخترنا إدراجه في كلامنا، وإذ لا مانعَ من أن يكون التوكيد هو الفائدةَ المُبتَغاةَ فلا مانعَ من إعادة النظر في التوجيه الإعرابي لِما يسمّى بالحروف الزّائدة ، وذلك بجعلها ذاتَ تعلّق بِما يُمليه السياق ، وجعلِ ما بعدها مجروراً أصليّاً، ففي مثل قولنا : (لستُ بكاذبٍ) لا شكَّ أنّ المعنى المتحصَّل نفيُ المتكلّم الكذبَ عن نفسه، ولكنَّ إضافة الباء إلى الخبر حاملِ الحُكم ضاعفت مقبوليّة الجملة عند السامع وقد لوّحت بجانب نفسي يبدو فيه إصرار المتكلّم على هذا الحكم ، وهذا ما لا نجده في قوله: (لستُ كاذباً) ، أمّا الباء التي للتوكيد ومجرورُها فنرى أنّهما يتعلّقان بالفعل الجامد (ليس)، وهما مغنيان عن الخبر، أو سادّان مسدَّه كما يسدُّ المصدر المؤوّل مسدّ مفعولي أفعال اليقين والظنّ اللذينِ أصلهما مبتدأ وخبر، وليسا ـ الباء ومجرورها ـ هما الخبرَ حقيقةً، فهما ـ بتعبير حديث ـ بنيةٌ سطحية لبنيةٍ عميقة مكوّنة من الفعل الناقص واسمه المرفوع وخبره المنصوب. وبذلك لا نجبر الخبرَ المنصوب على أن يرتدي قناع الجرِّ، ونأمَنُ الوقوع في مزلقَين من الشّذوذ: حرفِ الخبر عن أصله وعادته، وجعلِ حرفٍ من أهمّ حروف المعاني زائداً .

3. قضيّة تناوب حروف الجرّ بعضِها عن بعض :

3. 1. المؤيِّدون لظاهرة التَّناوب :

يمكن القول: إن قضية التناوب هي إحدى أهم نواتج تعلُّق الحروف بالحدث، وذلك إذا كان الحدث ممّا لا يتعدّى بالحرف المستعمل معه؛ فيتعذّر الحصول على معنى مباشر من العلاقة بين الحدث والحرف، ويلاحَظ أن ذلك الحدث يتطلّب حرفاً جارّاً بعده غيرَ ذاك الحرف ؛ فأدّى هذا الأمرُ إلى قول جماعة من النحويين قديماً وحديثاً بجواز أن ينوب

[1] **ينظر ، *المصدر السابق*: ص 419 وما بعدها .**

[2] **ينظر المبرد. *المقتضب*: 1 / 183 ، و 4 / 137 .**

حرفُ جرٍّ عن أخيه، وقد يكون دافع هذا الرأي رغبةً في اختصار التأويل والوصول إلى المعنى المقصود بأقل تكلُّف ممكنٍ مبتعدين عن الأخذ بالمجاز مادام سبيل الحقيقة مُتاحاً متيسّراً .

ومن شواهد هذه القضيّة عند النحاة ما ذكره ابن جنّي(392هـ) في قوله: " وذلك أنهم يقولون: إن ((إلى)) تكون بمعنى ((مع)) ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿ **من أنصاري إلى الله** ﴾[1]، أي مع الله، ويقولون : إن ((في)) تكون بمعنى ((على))، ويحتجّون بقوله ـ عزّ اسمُه ـ: ﴿ **ولأصلِّبنَّكم في جذوع النخل** ﴾[2]؛ أي عليها..."[3].

ولكنّ ابن جنّي أدلى برأي معتدلٍ لم ينكر فيه المسألة ولم يقبلها قبولاً مطلقاً، وملخّص رأيه أنّه " لسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنّا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوّغة له، فأما في كلّ موضع وعلى كل حال فلا ، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفلاً هكذا، لا مقيَّداً لزمك أن تقول: سرت إلى زيد ، وأنت تريد: معه ... وزيدٌ في عمرو وأنت تريد: عليه في العداوة ... ونحو ذلك ممّا يطول ويتفاحش "[4]، وقد أيّد ابن السيد البطليوسي(521هـ) رأي ابن جني في مسألة التناوب عادّاً هذا الباب موقوفاً على السماع، غيرَ جائز القياسُ عليه[5]، ولابن السرّاج مزيدُ إيضاحٍ في أصول التناوب وضوابطه مقرِّراً أنَّ " العرب تتّسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان في مكة وبمكة، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا فقد خبّرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبّرت بفي عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز "[6].

لقد لوّح ابن جنّيّ بعدم اطّراد هذا الباب واقتصارِه على مواضعَ تتحكّم فيها أحوالٌ ومسوّغاتٌ تحدُّ من الارتياح إليه في أيّ موضعٍ كان، ولكنّه لم يوضّح ماهيّة تلك الأحوال والمسوّغات؛ لأنّ ذهنه ـ كما يتّضح من كلامه اللاحق ـ كان منصرفاً إلى القول بتضمين الفعل لا بتناوب الحروف، وسنرى ذلك في موضعه، ولكنّ في رأي ابن السرّاج ما يسدّ تلك الثغرة التي تركها ابن جنّي؛ إذ وضع شرطَ تقارب معنَيَي الحرفين ليصحَّ أن ينوب أحدهما عن أخيه ، وهو رأي مقبول ما دام يراعي خصوصيّة المعاني في الحروف ويحفظ لها ما اطّرد وكثُر من تلك المعاني .

ويرى أصحاب هذا الرأي ـ وقد مرّ هذا الرأي قبل بضع صفحات ـ أن قصر حرف الجرّ على معنى حقيقي واحد تعسُّف وتحكُّم لا مسوّغ له، فما الحرف إلا كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية تؤدّي الواحدة منها عدة معانٍ حقيقية لا مجازية، ولا يتوقّف العقل في فهم دلالتها الحقيقية فهماً سريعاً؛ ولذلك فلا داعي إلى المجاز أو التضمين اللّذين يتحتّمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه بسبب عدم شيوعه شيوعاً يجعله واضحاً جليّاً[7]، ولذلك لا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة ويسمّى المشترك اللفظي[8].

---

[1] **الصف : 14 .**

[2] **طه : 71 .**

[3] **ابن جنّي. *الخصائص* ، تح: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، د. ط، د. ت ، 2 / 307.**

[4] ***المصدر السابق*: 2 / 308 .**

[5] **ينظر البطليوسي . *الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب*، تح: مصطفى السّقّا، د. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ط، 1996، 2/ 264.**

[6] **ابن السراج. *الأصول* : 1 / 414.**

[7] **ينظر حسن. *النحو الوافي* ، 2 / 540 . 541 .**

[8] ***المرجع السابق*: 2 / 542 .**

ولو دقّقنا النظر في هذا الرأي لرأينا أنّ الحروف تفقد جوهر وجودها وحقيقة وضعها عندما تنفتح على معانٍ متجدّدةٍ لا تحملها في ذاتها، ولا تؤديها من تلقاء نفسها ما لم تتدخّل عناصر السياق لتوجيه معنى الحرف. واعتبارُ الحرف كسائر الكلمات الاسمية والفعلية مؤدياً عدة معانٍ حقيقيةٍ ـ كما زعم عباس حسن ـ هو سلخٌ للحرف عن سياق استعماله وتجريدٌ له من متعلّقه ومن مجروره ما دام يحمل عدّة معانٍ ذاتيةٍ، في حين أن المتعلَّق والمجرور هما العنصران الأساسان في منح الحرف أيّاً من المعاني التي يؤديها، ناهيك بأنّ زعمَه أنّ العقل لا يتوقّف في فهم تلك المعاني فهماً سريعاً يعوزه كثيرٌ من الأناة والتدبُّر لتجاهله هذا الخرقَ اللُّغويَّ وأثرَه في فاعليّة المعنى؛ وهذا يعني أنّ في رأيه تصوّراً افتراضيّاً لحقيقة الحرف يناقض وظيفته الأساس التي هي (الربط) بين عناصر الكلم وإيصال أثر الأحداث إلى ما بعدها. وربّما كان هذا ما دفعَ (محمد نديم فاضل) إلى إنكار التناوب والمجاز في الحروف معاً مدفوعاً بتمسّكه بفكرة التضمين؛ لأنّ مفهومها غير مستقلّ بنفسها، بل لا بدّ أن ينضمّ إليها شيء آخر لتحصيل الفائدة[1]. وقد أرجع قول النحاة بتناوب الحروف إلى عجزهم عن استشفاف معانيها، منطلقاً من أن غياب الحرف المألوف يُنبئ بولادة معنى جديد[2]. وهو رأي مقبول ما دام يراعي سياق النصّ وتفاعلَ عناصر هذا السياق، ولا يقف عند ما تقرّره القواعد والأصول التي من غير المعقول أن تكون قد استوعبت كلَّ ما قيل في الشعر العربي، أو وقفت على كل ما حفِلت به النصوص من طرائق استعمال الحروف وتوظيفها توظيفاً دلاليّاً .

أمّا اعتبار هذا الأمر من باب المشترك اللفظي فغير متيسّر لعدم مطابقته مفهومَ المشترك الذي هو " دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير ضدّين دلالة حقيقية على السواء ليس بينهما علاقة "[3]، وقد لاحظنا أن النحاة خرجوا ببعض الأحرف إلى معانٍ متضادّةٍ حيناً ، ومعانٍ أخرى بينها علاقة واضحة، وهو ما يميّز المشترك من المجاز الذي يقوم أساساً على العلاقات.

إنّ فكرة التناوب لا تبدو مقبولة في ظلّ بعض التساؤلات التي يمكن أن تبيّن ـ في الحدّ الأدنى ـ النقصَ الذي يعتري هذه الفكرة. فهل من البساطة أن نقبل بحلول عنصرٍ لغويٍّ محلَّ آخر ما لم يكن هناك داعٍ معنويٌّ يرتبط أوّلاً وقبل كلّ شيءٍ برغبة المتكلّم واختياراته التي تُمليها عليه تلك الرغبة ؟ أيصحُّ أن نرسل الحروف متغافلين عن معانيها المستقرّة في أذهاننا لنعبّرَ عن معانٍ لها أحرفها المخصوصة القادرة على الإيفاء بها من غير أن يحدُث أيُّ خللٍ في النظم النحوي أو العُرف الاستعمالي ؟

هذا القدر من التساؤلات من شأنه أن يضع فكرة التناوب موضع شكٍّ من حيث مصداقيّتُها أولاً ومن حيث فائدتها المعنوية ثانياً عند المستوى الذي يتجاوز الحدّ الذي حاول ابن السرّاج أن يرسمه ليضبط هذه المسألة، ولكنّ الإشكالية ما تزال قائمةً وبحاجةٍ إلى مخرج يحلّ التنافر في تلك الشواهد بين الفعل والحرف غير المناسب له؛ ولذلك لا بدّ من مناقشة فكرة المجاز في معرِض الحديث عن مذهب المنكرين للتناوب.

3. 2. رأيُ المنكرين للتّناوب في توجيه المعاني:

وهو رأي البصريين أنّه لا نيابةَ قياساً، وما أوهم ذلك فهو إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى: ﴿ **ولأصلّبنّكم في جذوع النخل** ﴾[4]: إنّ (في) ليست بمعنى على، ولكن شبِّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ في

---

[1] **ينظر فاضل. *التضمين النحوي في القرآن الكريم*، دار الزمان، المدينة المنورة، ط1، 1426هـ ـ 2005م ، ص 64 و ص 114.**

[2] **ينظر *المرجع السابق*: ص 116 .**

[3] **الشيخ، عبد الواحد حسن. *العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي*، مطبعة الإشعاع الفنّية، ط1، 1419هـ ـ 1999م ، ص 102.**

[4] **طه : 71 .**

الشيء ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف كما ضُمِّن (أحسنَ) في قوله تعالى: ﴿ **وقد أحسن بي** ﴾[1] معنى (لَطَفَ)[2]. وقد ذهبَ مَن رفضَ التناوب بين حروف الجر إلى أنْ خرّج معنى الحرف مخرجين: الأول المعنى المجازي للحرف، والثاني: تضمين الفعل أو العامل (متعلَّقِ الحرف ومجرورِه) معنى فعلٍ أو عاملٍ آخرَ يتعدّى بهذا الحرف.

3. 2. 1. المجاز في الحروف :

ومن أمثلة المجاز عند القائلين به ((على)): فهو حرف جر يقتصر عند أصحاب هذا الرأي على معنى حقيقي واحد هو (الاستعلاء)، ولو قلنا: اشكر المحسن على إحسانه لم نفهم الاستعلاء الحقيقي؛ فالشكر لم يستقرَّ فوق الإحسان، وإنما جاء الشكر مسبَّباً عن الإحسان فالمراد (اشكر المحسن لإحسانه)، فجاء على مكان اللام المفيدة للسببية، فأفاد ما تفيده اللام على سبيل الاستعارة وهي نوع من المجاز؛ ذلك أن لام التعليل تفيد المكن والاتصال القوي بين السبب والمسبَّب، والاستعلاء يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين. وقد تحقّق للحرف (على) شرطا المجاز ـ بحسب عباس حسن ـ وهما: 1. العلاقة : بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه. 2. القرينة: المانعة من إرادة المعنى الأصلي[3].

ولابن جني كلام مهمٌّ على المجاز من خلال التفريق بينه وبين الحقيقة ذاكراً ثلاثة شروط لخروج الكلمة من حدّ الحقيقة إلى حد المجاز. يقول ابن جنّي: " الحقيقة ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان بضدّ ذلك "[4]. أي أن المجاز: هو ما تجاوز في استعماله الحدَّ الموضوع له في اللغة على وفق ما جاء في المعاجم، أما شروط المجاز التي ذكرها ابن جني فهي: الاتّساع، والتشبيه، والتوكيد، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة ألبتّةَ[5].

ويُلاحظ أوّلاً أنّ تحليل عباس حسن لشاهده على حرف الجر (على) يُمكن إضافته إلى الشّروط التي أتى بها ابن جنّي، ليمكننا بعد ذلك تكوين صورة متكاملة عن المجاز الداخل في الحرف، وهي كما يتّضح من القولين: العلاقة بين معنيَي الحرفين اللذين يُفترَض أنهما تبادلا المواقع ، والقرينة ـ وغالباً تكون لفظيّةً ـ التي تحيّد المعنى الأصليّ ، وينتج من ذلك اتّساع معنى الحرف المستَعمل وتجاوز حدوده المرسومة لِينشط فيه خيال القارئ باحثاً عن حدوده الجديدة في إطار من التشبيه الذي يُقصد منه توضيح المعاني وتوكيدها من خلال تقديمها في حلّةٍ أو صورةٍ جديدة محفّزةٍ للعقل والخيال.

وهذا التصوّر البلاغي لإشكاليّة توظيف بعض الحروف في مواضع بعضها الآخر يبدو أقرب إلى القبول وأنفع من الاكتفاء بقبول فكرة التناوب؛ لأنّه يلتفت عميقاً إلى دور الحرف في توسيع مَدَيات التعبير وتكثيف المعاني، ويقدّم تصوّراً ديناميكيّاً بعيداً عن التزمّت فيما يخصّ العلاقات بين الكلمات بصورةٍ عامّةٍ، وبين حروف الجرّ ومتعلّقاتها بصورةٍ خاصّةٍ، فضلاً عن كونِه يُضيءُ الجانبَ الجماليَّ المُشرِق للنَّحو العربيّ، الجانبِ الذي يومِضُ في التّفصيلات والجزئيَّات التي تبدو صغيرةً، وهي في حقيقتها غنيَّةٌ بالدّلالة. ولو أكمل أصحاب فكرة التناوب مقولتهم بتصوّرٍ من هذا النوع لاختصروا كثيراً من النقاش والجدال، أمّا الوقوف عند جعل الحرف نائباً عن آخر اعتماداً على أن الفعل قبلَه

---

[1] **يوسف : 100 .**
[2] **ابن هشام. *مغني اللبيب*: ص 150 و151 .**
[3] **حسن. *النحو الوافي*: 2 / 539 .**
[4] **ابن جنّي. *الخصائص*: 2 / 442 .**
[5] **ينظر *المصدر السابق* : 2 / 442 .**

يتعدّى بالحرف الآخر فهو التزام متشدّدٌ بالقيود المعجميّة وتسويغٌ سطحيٌّ لِما انفلت منها، من شأنه أن يحدّ من مرونة اللُّغة حدّاً لا يَفي بأغراض المتكلّمين ومقاصدهم المستجدَّة على الدَّوام.

وفي المقابل هناك من زعم أنّ هذه الحروف لا يدخل المجاز فيها؛ لأنّ مفهومها غير مستقلٍّ بنفسه، بل لا بدّ أن ينضمّ إليها شيء آخر لتحصيل الفائدة[1]، ولكنّ هذا الزَّعم لا يبدو في محلّه؛ لأنّ المجاز الداخل في الاسم والفعل لاستقلالهما بالفهم لا يظهر فيهما منفردين معزولين عن التركيب، بل يحتاجان إلى ضمائمَ تتّسم بالمخالفة المعجميّة لتحقيق الانزياح عن المعنى الحقيقي وتأدية معنًى مجازيّ؛ ولذلك ليس عيباً في حروف الجر افتقارها إلى الضمائم حتّى يكون لها معنى حقيقيٌّ أولاً ومجازيٌّ ثانياً، بل إنّ وظيفة الربط بين الكلمات التي تؤديها تلك الحروف لها دور كبير في تحديد معنى العبارة كاملةً من جهة الحقيقة أو المجاز.

وظهر حديثاً رأيٌ آخر حول هذه القضيّة يدعو إلى جعل وقوع الحرف في غير موقعه من باب خروج الكلام على مقتضى الظاهر[2]، والاستغناءِ عن كل ما سبق من آراء باتّباع مذهب ابن جنّي في جعل الكلمة دالّةً على ما استُعملت فيه وحدَه على أنّه مجاز بالاستعارة إن وُجدت علاقة المشابهة، أو مجاز مرسل وعلاقاته واضحةٌ لا تكلّف فيها[3]. وفي هذا الرأي يغدو حرف الجر قرينة دالّةً على المعنى المفهوم من الكلمتين السابقة له واللاحقة به من غير أن يكون له معنى جامدٌ في ذاته لا يفارقه، وإنّما يوظّف دلالياً للتعبير عن معنى من المعاني بوصفه قرينةً أو دليلاً يستمدّ قيمته من السياق اللغوي الذي يجري فيه.

3. 2 .2. التّضمين في الفعل:

والتضمين ـ أوّلاً ـ هو كما يعرّفه ابن هشام بقوله: " قد يشربون لفظاً معنى لفظٍ فيُعطونه حكمَه ، ويسمّى ذلك تضميناً، وفائدته: أن تؤدي كلمةٌ مؤدى كلمتين "[4]. وهو أحد أوجه الاتّساع عند ابن جني لقوله: " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه "[5].

ومن شواهد ابن جني على هذه المسألة هو قولُه تعالى: ﴿ **أُحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم** ﴾[6]، فالفعل (رفث) يتعدى بالباء لا بـ (إلى)، ولكن جيء بإلى لأن الرفث هنا بمعنى الإفضاء والفعل (أفضى) يتعدى بها[7].

وقد اختلف الأقدمون في التضمين من حيث هو حقيقة أو مجاز فتوزّعت آراؤهم على ثلاثة مذاهب: الأول: أن المادة المتضمّنة قد استُعملت على الوجه الحقيقي مع قطع الصلة بينها وبين الأصل، والثاني: أن المادة قد استُخدمت على الوجه المجازي مع القرينة الدالة، والثالث: يجمع بين المذهبين، أي أن المادة مستخدمة على الحقيقة والمجاز معاً[8].

---

[1] **فاضل. *التضمين النحوي في القرآن الكريم*: ص64 .**

[2] **الخضري، محمد الأمين. *من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم*، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1409هـ ـ 1989م ، ص6 .**

[3] **ينظر *المرجع السابق*: ص 48 .**

[4] **ابن هشام. *مغني اللبيب*: ص 897 .**

[5] **ابن جنّي. *الخصائص*: 2 / 308 .**

[6] **البقرة : 187.**

[7] **ينظر ابن جنّي. *الخصائص*، 2/ 308 .**

[8] **ينظر السامرّائي، إبراهيم. *فقه اللغة المقارن* ، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983 ، ص 218 .**

ويرى إبراهيم السامرائي أن هذا المبحث وإن كان متصلاً بالمباحث اللغوية والنحوية قد امتدّت إليه يد البلاغة فناقشت أصوله في ضوء العقلية البلاغية التي شاعت في المنهج اللغوي، ومعلوم أن المنهج البلاغي يستدعي البحث عن الصور البيانية والقيم الجمالية، وأنّ المحدَثين الذين أقروا التضمين كانوا يريدون الأخذ به للحاجة إليه؛ لأن متطلبات العصر تستدعي أن تُسعف العربية بمادة ضخمة حتى تساير الحياة الحاضرة ومتطلباتها المعقدة الكثيرة؛ ولذلك قال المجمع بقياسية التضمين. وأنه إذا جاز هذا جاز أن نتوسع في الموضوع، وندخل هذا في اللغة الأدبية والأسلوب الفني الذي يعتمد على خلق الصور الأدبية التي تستمدّ عناصرها من خيال الأديب الذاتي ومما توحيه له بيئته ومجتمعه[1]. ولكن سواءٌ أُقِرّ التضمين أو لم يُقَرَّ فهو موجود في أقدم النصوص وفي مصادر النحو العربي وما زال يُلجأ إليه حتى يومنا هذا، وإن كان بعضُ ما يُظنُّ أنه تضمين في العصر الحديث خطأً شائعاً على الألسنة وعلى أقلام الكتّاب بعيداً عن أيّ وجهٍ بلاغي، ومثل هذه الأخطاء تحتاج إلى التّصويب لا إلى التّوجيه.

وخلاصةُ ما توصّل إليه مجمع اللغة العربية في القاهرة في قراره الخاصّ بالتضمين أنّ التضمين قياسيٌّ لا سماعيٌّ بشروطٍ ثلاثة هي: 1. تحقق المناسبة بين الفعلين ً2. وجود قرينة دالة على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللّبس ً3. ملاءمة التضمين للذوق البلاغي العربي. ويوصي المجمع ألاّ يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[2]. وبذلك تكون معاني حروف الجرّ أشبه بشجرةٍ جذورُها نحويّة وغصونها وثمارها بلاغيّة .

النّتائج والمناقشة :

ناقش البحث موضوع معاني حروف الجرّ من وجهة نظرٍ نقديّةٍ ، كشَفَت عن وجود ثغراتٍ تتخلّل دراسة هذا الموضوع، يمكن إجمالُها في النّقاط الآتية: الإكثار من معاني الحرف الواحد والتفصيل فيها من دون الاعتماد على أسسٍ رصينة؛ فنتج من ذلك كثيرٌ من المعاني المتقاربة التي بالإمكان ردُّها إلى معنًى واحدٍ جامعٍ لها، وإصرارُ طيفٍ واسع من النّحاة على تأكيد فكرة تناوب الحروف بعضِها عن بعض بناءً على القول بتعدُّد المعاني؛ فأدّى ذلك إلى سوء فهمٍ لكثيرٍ من العبارات التي خالَف فيها استعمالُ حرف الجرّ أصلَ وضعه معجميّاً فذُهِبَ في تأويله مذاهبُ يأباها منطق اللُّغة وتضؤُلُ فيها جماليّة استعمال هذه الحروف وطاقاتُها المجازيّةُ الكبيرة، وتبعَ ذلك تسليمُ النّحاة ـ إلاّ ما ندَر ـ بفكرة زيادة حرف الجرّ على وفق تصوّرٍ متناقض يقرِن بين زيادة الكلمة وإمكانيّة الاستغناء عنها فلا تؤثِّرُ شيئاً في المعنى من جهة، ومن جهةٍ أخرى يوظِّفُ زيادة الحرف لإفادة معنى التوكيد. وقد تبيّن ممّا سبَق الخلل والاضطراب في منهج دراسة هذا النّوع من الأدوات النحويّة عند فئةٍ من النّحاة العرب .

[1] ينظر *السامرّائي*، فقه اللغة المقارن: ص 208 وما بعدها .

[2] ينظر *مجلة مجمع اللغة العربية الملكي*، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق، 1353هـ ـ 1934م، ص 33.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. إنّ كثيراً من معاني حروف الجرّ هي معانٍ افتراضيّةٌ لا تنبع من حقيقة استعمال هذه الحروف ، ولا تقدِّم تصوُّراً مقنعاً للأغراض المتوخّاة من هذا الاستعمال، وفي الإمكان ردُّ كثيرٍ من معاني كلّ حرفٍ من هذهِ الحروف إلى معنًى جامعٍ هو المعنى الأوّل والأساس للحرف كالإلصاق للباء ، والوِعاءِ لـ (في) ، والاستعلاء لِـ (على) .

3. زيادة حرف الجرّ مقولة غير دقيقة ؛ لأنّ رهن التّوكيد بالزيادة ينجم عنه تناقضٌ في الجمع بين ما له معنى في التركيب (التوكيد) وما لا معنى له (الزيادة).

3. إنّ التّناوب لا يقوم على دلائل علميّةٍ قويةٍ، وليس بمقدوره أن يقدِّم تحليلاً شافياً للخرق النّحويّ بين الفعل والحرف غير المناسب له معجميّاً؛ وبذلك لا يعدُّ من خصائص حروف الجرّ.

4. إقرار المجمع اللغوي بِـ (ملائمة التضمين للذوق البلاغي العربي) هو ما أشار إليه السّامرّائي من أنّ المنهج البلاغي يستدعي البحث عن الصور البيانية والقيم الجماليّة التي تثير الذّائقة البلاغية عند القارئ العربي وتنمّي إحساسه بلُغتِه فتجعله يتلمّس أسرار نظمها ودقائق علاقاتها المنفتحة على التجديد والسّعة من دون أن يختلّ هيكلها القاعديّ ؛ وهنا يغدو المستوى البلاغي مكمّلاً للمستوى النحوي الذي بقي حقبةً طويلةً من الزمن معزولاً عن البلاغة بمفهومها المبدئي المبني على مقتضى الحال في فروعه الثلاثة: حالِ المتكلّم ، وحال المتلقّي (السامع أو القارئ) ، وحال السياق، ونؤكّد أنّ هذا التكامل لا يعني التماهي بين المستويين أو غيابَ الحدود المرسومة لكلّ منهما، بل يعني الانسجام والتكامل.

5. إنّ جُلَّ ما قيل في التضمين يصبّ في صالح المجاز ـ سواءٌ في الفعل أو في الحرف ـ ويرجّحه وسيلةً ناجعةً لحلّ الإشكال وفضّ الاختلافات والتدافعات التي صبغت النقاش حول مسألة استعمال الحروف في غير وضعها. وهذا التّصوُّر يفتح الباب واسعاً أمام تلمُّس جماليّات توظيف حروف الجرّ وأسرارها البلاغيّة التي تكمن في دورها الفعّال في تشكيل صورٍ بيانيّةٍ غنيّةٍ بالإيحاء يمكن استثمارها في مختلف أنواع النصوص، وقد ألمحنا إلى أشياء من هذا في سياق تحليلنا لبعض الآيات القرآنية التي ظُنَّ أنّ فيها دليلاً على التّناوب .

المصادر والمراجع :

ـ *القرآن الكريم.*

1. إبراهيم السّامرّائي. *فقه اللغة المقارن*، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983، 316 ص.
2. ابن السرّاج. *الأصول*، ج1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1417هـ ـ 1996م، 445 ص.
3. ابن جنّي. *الخصائص*، ج2، تح: محمد علي النّجّار، المكتبة العلمية، د.ط ، د.ت ، 512 ص.
4. ابن هشام. *مغني اللّبيب*، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله،دار الفكر، بيروت، ط3، 1972، 1013ص.
5. ابن يعيش. *شرح المفصّل*،ج8، تح: جماعة من علماء الأزهر، المطبعة المنيرية، مصر، د.ط ، د.ت،160ص.
6. البطليوسي. *الاقتضاب*، ج2، تح: مصطفى السقّا، حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1996، 362 ص.
7. المالقي. *رصف المباني*، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ ـ 2002م، 576 ص.

8. المبرّد. *المقتضب*، ج1 و4، تح: د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط ،1415هـ ـ 1994م، ج1 : 414صفحة ، ج4: 434 ص.
9. المرادي. *الجنى الداني* ، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ ـ 1992م، 682 ص.
10. حسن، عبّاس. *النحو الوافي*، ج2، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت ، 600 ص.
11. الخضري، محمد الأمين. *من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم*، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1409هـ ـ 1989م، 384 ص.
12. *ديوان النابغة الذبيانيّ*، تح: عبّاس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1416هـ ـ 1996م، 168ص.
13. *ديوان الهذليّين*، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصريّة، تح: أحمد الزين، محمود أبو الوفا، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، 1385هـ ـ 1965م، ج2: 268ص.
14. سيبويه . *الكتاب*، ج4 ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1430هـ ـ 2009م، 494 ص.
15. الشيخ، عبد الواحد حسن. *العلاقات الدّلالية والتراث البلاغي العربي*، مطبعة الإشعاع الفنّية، ط1، 1419هـ ـ 1999م ، 182 ص.
16. فاضل، محمد نديم. *التّضمين النحوي في القرآن الكريم*، دار الزمان، المدينة المنوّرة، ط1، 1426هـ ـ 2005م، 736 ص .
17. *مجلة مجمع اللغة العربية الملكي*، الجزء الأول، المطبعة الأميرية، بولاق، 1353هـ ـ 1934م، 399ص.